

:

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

بقلم : روبن رايت*
ترجمة : عبدالله درويش**

بعد ثلاثة عشر عاماً من تجسيد الثورة الإيرانية لأول حكم ديني حديث ، يظهر الإسلام مرة أخرى ليشكل مصطلحاً سياسياً قوياً، لا يقتصر ذلك على الشرق الأوسط فحسب ، بل يمتد من شمال إفريقيا وغربها إلى الجمهوريات الآسيوية للاتحاد السوفيتي سابقاً ، ومن الهند إلى غرب الصين ، وهكذا أصبح الإسلام -بشكل متزايد- قوة معروفة في تطوير البرامج السياسية ، وأدى الظهور الجديد للنشاطية الإسلامية إلى تزايد الأصوات التي تصف الإسلام -خطأ- بأنه أحد المنافسين الأيديولوجيين المستقبليين للغرب بعد زوال الشيوعية .

وقد بدأت المرحلة الأخيرة للنشاط الإسلامي في أواخر الثمانينات ، وهي تتباين بشكل جلي بين البدايات وبين الحاضر ، فالتجربة الإسلامية في إيران عام 1979 ، وفي لبنان بعد عام 1982 ولدى عدد كبير من خلايا أصغر في مصر ، والعربية السعودية ، والكويت وسوريا وفي أماكن أخرى خلال أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، -مختلف اختلافاً واضحاً- عن تجربة الأنصار وأساليب الإسلاميين الجدد⁽¹⁾ .

* روبن رايت: مراسلة للوس أنجلوس تايمز ، معاره من مؤسسة جون دي وكاثرتين تي ماكارثة
كتبت مؤخراً "فلاش بوينتس" : الوعد والخطر في عام جديد .
** باحث غير متفرغ لدى مركز دراسات الشرق الأوسط .

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

لقد ارتبطت المرحلة الأولى بالمسلمين الشيعة وهم ما يعرفون بالطائفة الثانية للإسلام⁽²⁾ ، وبجانب الثورة الإيرانية ، فإن جماعات مثل حزب الله اللبناني والدعوة العراقي ، واللذين عملا على الشواطئ الشرقية لشبه الجزيرة العربية التي يسكنها الشيعة، كانت العامل في ظهور النشاطية الأكثر وضوحاً واستمرارية⁽³⁾ .

وتنتشر الولادة الجديدة للإسلام بشكل أكبر في الاتجاه السني الذي يشكل 85% من مسلمي العالم البالغين بليون نسمة ، ويعد السنيون أكثر انتشاراً أيضاً بين الـ 75 بلداً التي تكوّن دار الإسلام ، وباستثناء لبنان ، والعراق ، وإيران ، واليمن ، يهيمن السنة على بلدان تمتد من أفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية ، عبر الجزء الجنوبي للكونولث الجديد للدول المستقلة وإلى الصين الغربية ، وجنوب آسيا وأقصى الشرق حتى أندونيسيا ، وهي الدولة المسلمة الأكثر سكاناً .

لقد اتسمت الولادة الأولى للإسلام الجديد بسمة التطرف ، وتعكس ذلك التطرف الثورات السياسية وكذلك التفجيرات الانتحارية ، وحوادث اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن بينما توصف النشاطية الإسلامية الجديدة بمحاولاتها العمل ضمن النظام وليس خارجه ، فمذ عام 1981 ، على سبيل المثال خاض الإسلاميون من مختلف الجماعات انتخابات البرلمان في الأردن والجزائر ، وقامت أكبر حركة إسلامية في أندونيسيا هي تلقى الدعم من 40 مليون شخص بمسيرات سلمية هذا العام للحث على الإصلاحات الديمقراطية في الدولة الفاشستية ، ومنذ تمزق الاتحاد السوفيتي عام 1991 ، تقدم الإسلاميون في الجمهوريات الآسيوية السابقة بطلب رسمي من أجل الاعتراف القانوني بهم وإنهاء سنوات من التحرك السري ، حتى يتمكنوا من الترشح للمناصب الرسمية

وتتباين أسباب تفضيل صناديق الاقتراع على الرصاص ضمن كل بلد وحركة، لكنها عموماً تعكس إقراراً بأن تكاليف التطرف في الثمانينات كانت باهظة جداً ، فقد أدت عزلة إيران - على سبيل المثال- إلى تراجعها اقتصادياً وليس العكس، كما أوضح زوال الشيوعية المخاطر المشتركة للحكم الشمولي والمواجهة مع الغرب، ولم يخفق

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

الإسلاميون في اقرار أن التعددية والاعتماد المتبادل هما سمات التسعينات .

على أن التعاون لم يحل تماماً محل المواجهة بأي صورة من الصور ، ولم يعد الإسلاميون في بعض المناطق الرئيسية يهاجمون بغضب مالا يعجبهم . وبعد قرون اتسمت بشكل رئيس بالسكون ، والاستعمار ، والتجارب الفاشلة مع الأيديولوجيات الغربية ، يشعر العديد من الإسلاميين أن لديهم مهمة بخلق بدائل بئاءة، أضف إلى ذلك وجود ضغط عليهم من العوامل نفسها التي أدت إلى تحولات سياسية واقتصادية عالمياً جعلت عدداً أكبر منهم يحاول التوفيق بين المعتقدات الأخلاقية والدينية من جهة، والحياة العصرية والتنافس السياسي والأسواق الحرة من جهة أخرى ، ورغم ذلك، فإن لدى القليل من الإسلاميين إجابات مناسبة وواقية ، ويبقى شعار الحملات الشائع "الإسلام هو الحل" ببساطة غير كاف .

وليس الإسلام هو الدين الوحيد المسيّس ، ففي نهاية القرن العشرين، أصبح الدين قوة نشطة ومتحركة للتغيير على مستوى العالم ، وعبر المجتمعات المكافحة التي تحاول تخلص نفسها من الإفلاس أو الأنظمة غير الفاعلة وإيجاد بدائل قابلة للتطبيق ، ويوفر الدين مثلاً ، وهوية ، وشرعية وبنية تحتية خلال عملية البحث هذه وبدرجات متباينة ، وقد لجأ كل من البوذيين في شرق آسيا ، والكانتوليكين في أوروبا الشرقية ، وأمريكا اللاتينية والفلبين ، والشيخ والهندوس في الهند ، وحتى اليهود في إسرائيل إلى دينهم لتحديد أهدافهم وللحشد والتعبئة . وتعكس المحاولات المتعددة ضمن الإسلام ، على أية حال ، بحثاً متعمقاً ، وهو بحث قد يجعل تأثير الإسلاميين أكبر وأكثر ديمومة ، لأن الإسلام هو الدين التوحيدي الرئيسي الوحيد الذي يوفر ، ليس فقط مجموعة من المعتقدات الروحية ، ولكن أيضاً مجموعة من القواعد يمكن حكم المجتمع من خلالها ، وبجانب التحدي لإيجاد مكان في النظام العالمي الجديد ، فإن الإسلام الآن في لحظة حيوية وعميقة من التطور ، وهي مرحلة أخذة في التساوي مع الإصلاح البروتستانتي ، وما يزال الدور التقليدي للدين وقيادته وتنظيمه وألوياته وتفسيره كلها قيد الفحص

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

المتأني .

وينعكس التركيز على التغيير حتى في الأسماء ، فقد كان يرمز للعديد من المجموعات في المرحلة الأولى من الولادة الإسلامية في لبنان ومصر والمناطق التي تحتلها إسرائيل بأسماء كالجهد الإسلامي أو الحرب المقدسة ، بينما تتضح النشاطية الأخيرة من تونس إلى طاجكستان في جماعات تسمى حزب النهضة الإسلامية ، ويكمن التحدي في الإسلام كما يكمن في البلدان والأنظمة التي يعيش فيها المسلمون . وفي العديد من الأوجه تجد المجتمعات الإسلامية نفسها قريبة الشبه للمراحل الأولية التي خاضها الغرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر من حيث إعادة تعريف كل من العلاقة بين الله والإنسان وبين الإنسان والإنسان .

إن التحدي في وجه الإسلاميين كبير في مجمله ، لأن المناخ السياسي - داخلياً وخارجياً - لا يكاد يساعد على الإصلاحات أو التجربة ، ويستمر شبح المغالاة الثورية الإيرانية والحماس الإرهابي اللبناني في صبغ التوجهات المحلية والغربية تجاه الإسلام ، ورغم تزايد الدلالة بالاتجاه المعاكس فمزال الإسلام -وبشكل واسع وخاطئ - يعتبر متطرفاً مرة أخرى ، ورغم كثرة الأشكال والألوان للنشاطية الإسلامية، فإنها مازالت تعامل -بصورة خاطئة- على أنها قوة منفردة أو كتلة واحدة .

وينعكس طيف النشاطية الإسلامية الجديدة بوضوح في طرفين جغرافيين من العالم الإسلامي هما : شمال إفريقيا وآسيا الوسطى ، ومنذ عام 1990 أصبح الإسلام في كلتا المنطقتين أحد التحديات الرئيسية للحكم الاشتراكي ، وتمثل المنطقتان تحدياً ، بينما يحاول الغرب تحديد علاقته مع الإسلام بعد أعوام من التوتر .

لقد أصبحت الجزائر حالة الاختبار الرئيسية لانسجام الإسلام مع الديمقراطية، وقد برزت النشاطية الإسلامية في الجزائر عندما أنهى الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم الاشتراكي ذا الحزب الواحد بعد أن وصل الرضا بين الشعب ذروته عام 1988 ، حيث أدى الشغب إلى مقتل 400 شخص ، وفي المرحلة الأولى من التحول ثلاثي الأجزاء ، حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ج س أ) فوزاً مذهلاً مقلقاً في الانتخابات

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

المحلية عام 1990 منتزعة 60% من المجالس الإقليمية و55% من المجالس البلدية ، أما جبهة التحرير الوطنية (ج ت و) التي حكمت منذ قيادتها الجزائر في حرب دامت 8 أعوام ضد الاستعمار الفرنسي فقد جاءت في المركز الثاني ، وهو مركز محرج وضعيف .

وكانت تلك الانتخابات ، وهي أول اقتراع حر متعدد الأحزاب منذ الاستقلال عام 1962 ، تحمل الدرجة نفسها من حيث رفض (ج ت و) والتصويت بالدعم لصالح الإسلاميين ، وقد التصقت أخيراً ثلاثة عقود من الحكم غير الفعال في والفساد المتزايد بـ (ج ت و) ، فبحلول عام 1992 ، قُدِّر أن 14 مليوناً على الأقل من سكان الجزائر الـ 25 مليون يعيشون تحت خط الفقر ، ومع وجود 25 بليون دولار ديوناً خارجية استهلكت 70% تقريباً من العائدات النفطية ، لم يبق للحكومة إلا القليل لمعالجة التطلعات الضخمة بخصوص النقص المزمن في المساكن والبطالة ، والتعليم دون المعياري والخدمات الاجتماعية والتطوير المحدود ، ومع حقيقة أن 65% من السكان هم تحت سن 30 ، فإن الأغلبية لا تتذكر الثورة الجزائرية ، وحينها إليها ضئيل .

وفي المقابل ، قدم الإسلاميون المفعمون بالحيوية بديلاً سريعاً ومألوفاً إن لم يكن برنامجاً شديداً التفصيل ، وقد انعكست جاذبيتهم أيضاً في ردهم على إضراب دعت إليه خلال الانتخابات محطات الوقود والصحف وحتى جامعو النفايات ، فبعد تراكم أكوام القمامة في شوارع العاصمة المتوسطة، حشد الإسلاميون لإزالة النفايات بأيديهم . فكان التزام الإسلاميين واقعاً كان ضمن مقارنة صارخة مع حالة عدم الارتياح داخل (ج ت و) .

وبسبب الصوت الكبير الرفض في الانتخابات المحلية ، كان متوقفاً للمرحلة الثانية من انتخابات المرحلة الانتقالية للبرلمان أن تفرز قراءة أكثر دقة لإرادة الشعب السياسية ، من الجولة الأولى التي أجريت في كانون الأول 1991 والتي شهدت اشتراك أكثر من 50 حزباً ، والتي انتزعت منها (ج س أ) 188 مقعداً من 231 مقعداً مقررأ، فبات ينقصها 28 مقعداً للوصول إلى الأغلبية ، أما (ج ت و) فقد جاءت هذه المرة في المركز الثالث بـ 15 مقعداً فقط بعد الحزب الذي يسيطر عليه البربر ،

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

وهو جبهة القوات الاشتراكية الذي حصلت على 25 مقعداً ، وجاء حماس -وهو حزب إسلامي آخر- في المركز الرابع ، ورغم أن إجمالي أصوات (ج س أ) كان أقل بمليون صوت من الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات المحلية ، إلا أنه بدا أنها معدة للفوز بأغلبية برلمانية ساحقة في الجولة الثانية لل 199 مقعداً غير المفصول فيها ، المزمع إجراؤها في 16 كانون الثاني 1994 .

لقد مثلت جولتنا الانتخابات مرحلة سياسية مهمة ، فلم يُحقق أي حزب إسلامي منذ الثورة الإيرانية مثل ذلك النصر الساحق ، ولم يهزم أي حزب إسلامي من جانب سلطة مهيمنة بشكل صارخ منذ زمن طويل من خلال وسائل ديمقراطية .

إلا أن الديمقراطية الإسلامية الأولى في العالم لم تحظ بفرحة إثبات نفسها ، فقبل خمسة أيام من الجولة الثانية من الانتخابات ، أُجبر "انقلاب أبيض" قاده وزير الدفاع خالد نزال الرئيس بن جديد على الاستقالة ، وتم استبداله بمجلس أعلى للدولة مكون من خمسة أشخاص ، وتم تعليق الانتخابات ، وخلال الأسابيع التالية ، تم اعتقال زعيم (ج س أ) وتم حظر الحزب وتم أيضاً اعتقال 8800 على الأقل من المتعاطفين أو المؤيدين لكل من (ج س أ) وحماس ، وقد زعم البعض أن الرقم يصل إلى 30000 - في أواخر آذار ، وأرسلوا إلى معسكرات اعتقال في الصحراء الجنوبية في محاولة لإلغاء نتائج انتخابات 1990 المحلية، وتم اعتقال عشرات من رؤساء البلديات وزعماء المجالس الإقليمية الذين فازوا بالمناصب ضمن قائمة مرشحي (ج س أ) وتم حل المجالس .

وكان الإسلاميون هم الهدف إلا أن الضحية الأخيرة كانت الديمقراطية ، وكان العسكر الجزائريون قد ألمحوا بأنهم سوف يستمرون حتى المرحلة الأخيرة من المرحلة الانتقالية - الانتخابات الرئاسية - المقررة أواخر عام 1993 ، لكن من غير المحتمل إدراج (ج س أ) . إن الاستراتيجية الجديدة للحكومة حقيقة هي استخدام الفترة المؤقتة - بمساعدة العون والقروض الخارجية وبيع حقوق النفط والغاز - لمعالجة المظالم التي جعلت المنتخبين يصوتون لصالح (ج س أ) ويفضل المجلس إعادة صياغة الدستور لمنع أية محاولات مستقبلية من قبل

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

الإسلاميين لدخول السياسة . وفي 29 نيسان ، أمرت محكمة الجزائر العليا بـحل (ج س أ) .

إلا أن العسكر ، رغم ذلك لن يبقوا ، فالانقلاب الجزائري يشبه بطرق عدة المحاولة الانقلابية الفاشلة في موسكو عام 1991 ، ورغم أن العملية قد تستغرق وقتاً أطول ، فإنها سوف تفشل لأسباب مماثلة ، لقد أفرزت المرحلة الانتقالية لبن جديد لحق التعددية أكثر من مجرد أحزاب متعددة ، فمن عدد قليل من الصحف تحت سيطرة الدولة ، تزايد عدد الصحف في الجزائر لعشرات من الأصدارات المتنوعة والآخذة بالازدياد في صراحتها ، ومن نقاش خفي إلى مؤتمرات مفتوحة ، بينما بدأت الجماعات ذات الاهتمام الشعبي ، بما في ذلك حركة حقوق الإنسان ، بالازدهار ، وعلاوة على ما سبق ، تذوق الجزائريون ، وبخاصة غير المخلصين منهم، طعم السلطة، وأعجبهم أن القمع غير المنتهي سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى رد فعل عنيف.

لقد كانت أساليب العسكر غباءً تاماً ، فقد أحضر الجيش محمد بوضياف لقيادة المجلس الحاكم الجديد ، وهو بطل ثوري هُرم سقط مع كتائبه عام 1963 وعاش في المنفى منذئذٍ ، لقد كانت الاعتقالات مجردة من الرحمة ، فحينما كانت قوات الأمن تفشل في إيجاد إسلامي مطلوب ، كانت تنتقي أحد أفراد العائلة الآخرين، وقد خضع العديد من المحتجزين إلى محاكمات مقتضبة وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين عامين إلى 20 عاماً ، وقامت الحكومة أيضاً بحصر جميع التجمعات الشعبية حول المساجد ، وتحركت نحو استبدال 40% من زعماء المساجد البالغين 9000 ، وقد كان عشرات من الأئمة من المعتقلين ، ولم يتعرض الجزائريون لمثل هذا القمع أبداً منذ حرب الاستقلال .

لكن العسكر سيفشلون في الأغلب لأنهم أعطوا شرعية للقوة نفسها التي سعوا لقمعها -الإسلام- وبعد الانقلاب ، تفككت (ج ت و) إلى أحزاب مع وضد الانقلاب ، بينما لم تكن أحزاب المعارضة قادرة على التعبئة بفعالية ضد العسكر ، وفي ظل هذه الفوضى ، تُركت (ج س أ) قوة تدفع بقوة تجاه الديمقراطية .

لقد أثمر الانضباط المثير للحركة بعد الانقلاب ، ورغم وجود

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

شرطة مكافحة الشغب ووحدات الجيش حول المساجد الرئيسية ، فقد حث زعماء (ج س أ) بشكل متكرر على الاعتدال ، وقد خطب قائم مقام زعيم (ج س أ) عبدالقادر حشاني بألاف من المؤمنين في صلاة الجمعة بأن "لدى الجيش سيناريو لنا لكنه دور لن نلعبه ، إننا لن نرد على الاستنزاف"⁽⁴⁾ . وبالرغم أن (ج س أ) حركة متعددة الأوجه ذات أقسام تفصل مستويات مختلفة من النشاطية بجانب نماذج متعددة من الديمقراطية الإسلامية ، إلا أنها كانت متحدة بوضوح في السعي لمنع سفك الدماء .

وحتى بعد الاعتقالات الضخمة ، كانت مطالب (ج س أ) بعد شهرين من الانقلاب تقتصر على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وإنهاء اضطهاد الإسلاميين ، وفتح حوار مع جميع الأحزاب السياسية ، واستئناف الانتخابات . ومن الملاحظ أنها لم تدعُ للجهاد ، أما معظم هجمات اضرب واهرب بين الحين والآخر ، وبخاصة ضد قوات الأمن الجزائرية ، فيمكن ربطها بمجموعة من خلايا إسلامية متطرفة تفكر للتنظيم ليست تحت سيطرة (ج س أ) ، ومنها الهجرة والتكفير والأفغان نسبة لاشتراكهم في الحرب الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي في الثمانينات ، ويُقال أن العديد منهم قد تلقى تدريباً من سي أي أيه في باكستان ، ورغم الإغراء ، لم تهجر (ج س أ) الديمقراطية لتحقيق أهدافها .

وليست الجزائر بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي مجرد حالة اختبار للعلاقة بين الإسلام والديمقراطية ، إنها أيضاً اختبار لإمكانية أن يتوافق الغرب مع الإسلام ، وفي هذا المضمار فإن للغرب سجلاً أفضل من العسكر لكنه هامشي .

لقد كانت ردة فعل الغرب بعد الانقلاب الجزائري ملحوظة بسلبيتها بشكل أساسي ، وقد عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن "أسفها" رسمياً لتعليق العملية الديمقراطية في الجزائر ثم صممت ، وسمح عدد من الحكومات الغربية لممثلي العسكر القيام بزيارات رسمية لشرح خططهم وأهدافهم ، وأخذ البعض المعونات بعين الاعتبار وقد وفر اتحاد من البنوك الأوروبية والأمريكية 1.45 بليون دولار لمساعدة

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

الجزائر في تسديد ديونها .

وقد قال الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخريف الماضي: "يسعى الناس في كل مكان إلى حكومة منهم وبهم ، ويريدون التمتع بحقوقهم التي لا يمكن التفريط بها وهي الحرية والممتلكات وحقوق الفرد" ، وأضاف أن الولايات المتحدة تؤيد تلك الحقوق عالمياً ، فإذا كانت الجزائر مثلاً ، فإن هنالك استثناء خفياً : أي بلد حيث الإسلام هو الفائز في انتخابات ديمقراطية⁽⁵⁾ .

إن غياب الرد الأمريكي ، في وقت كانت فيه إدارة بوش نشطة وصريحة في تشجيع التعددية السياسية ، يجعل الأمر يبدو كما لو أن البيت الأبيض يفضل دولة شرطة على ديمقراطية إسلامية ، وفي حقيقة الأمر ، شجع غياب صرخة دولية أو شجب غربي - كما كان الحال مثلاً بعد أن علق رئيس بيرو الدستور وحل البرلمان في نيسان - العسكر على المضي في مسلكهم ، وهي حقيقة أشارت إليها (ج س أ) علانية، لكن تبقى الخطط السياسية الرئيسة لـ (ج س أ) غامضة ، فقد كانت إنجازاتها في البلديات الجزائرية مختلطة خلال 18 شهراً من الحكم بسبب الخلافات مع حكام (ج ت و) على مخصصات الميزانية والأولويات ، ورغم تأكيدات (ج س أ) خشيت الأحزاب الجزائرية من أن الإسلاميين سوف يحظرونهم في نهاية الأمر ويعلنون عن حكومة دينية كما حدث في إيران .

ورغم ذلك ، فإن الجزائر كانت أحد أفضل الأماكن لتجربة الديمقراطية الإسلامية ، أولاً كبلد مطل على البحر المتوسط ، مازال تتأثر بقوة بالغرب القريب ، بعكس إيران حيث كانت لدى الغرب ذراع قوية لكنه كان بعيداً مادياً ، لقد كان الإسلاميون الجزائريون وما يزالون حساسين بشكل غير عادي لمخاوف الغرب .

ثانياً : المسألة الجوهرية في أسلمة المجتمعات هي تطبيق الشريعة لتكون المصدر للقانون أو مصدراً من مصادره وهي خطوة ليست بالضرورة غير منسجمة مع المصالح الغربية، فها هي باكستان والعربية السعودية تحتفظان بعلاقات قوية مع الغرب وهما دولتان من دول عديدة تحتل الشريعة فيها نفوذاً قوياً . ثالثاً ، ومع الانتخابات الرئاسية غير المحددة

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

حتى عام 1993 ، فإن المرحلة الانتقالية تتضمن قيماً داخلياً ، وأياً كانت الأغلبية التي كانت ستفوز بها (ج س أ) في البرلمان ، فإن بن جديد كان سيستخدم قوة الفيتو ضد أية تغييرات عنيفة للدستور خلال العامين الأولين . أخيراً ، كان من الأفضل وجود إسلاميين مسؤولين في المناصب الرسمية بدلاً من عملهم كخلايا سرية خارج النظام ، ومما يثير السخرية ، أن الانقلاب قد شجع العنف تماماً كما أشعل القمع الفرنسي للمطالب الجزائرية أحد أطول وأدمى الحروب في العالم الثالث .

ولسوء الحظ ، مرّ الكثير من الوقت بحيث لا يمكن الرجوع للوراء ، وفي الجزائر فإن من المؤكد أن يهيمن الإسلاميون ، والسؤال المطروح هو ماذا سيحدث لـ(ج س أ) على طول الطريق ومع مرور الوقت ، فنكتيكات العسكر الوحشية قد تؤدي إلى حدوث أقطاب أو حتى إلى تقسيم الحركة الإسلامية المهيمنة ، مما يعطي اليد العليا لواعظين صغار سريعي الغضب مثل علي بن حاج وليس لزعماء مفكرين يتحلون بضبط النفس من (ج س أ) مثل حشاني وهو مهندس بترول كيميائي وأستاذ الفلسفة عباس مدني . وفي أواخر آذار أفاد تصريح لـ(ج س أ) أن رفض الحكومة الدخول في حوار وأساليبها القمعية قد يؤديان إلى استخدام القوة "لإعادة حق الشعب لاختيار من يحكمهم" ، إن الأمر الرسمي بحل (ج س أ) يحتم رداً أكثر عسكرية بطبيعة الحال ، وما يحدث في الجزائر سوف يؤثر بالتأكيد على أجزاء أخرى من العالم الإسلامي .

ويكمن الخطر بالنسبة للغرب في أن تردده في الضغط على العسكر أو التحدث ضده علانية سوف يظهر على أنه شعور ضد الإسلاميين ، حتى عندما يعمل الإسلاميون من خلال العملية الديمقراطية ، إن هذا الفهم قد يكون له عواقب بعيدة المدى تتعدى الجزائر ، ومن المرجح أن تكون النتيجة النهائية للانقلاب الجزائري مكلفة للجميع عدى العسكر .

ومن المناطق الحيوية الجديدة الأخرى لازدياد التعاطف الإسلامي الجمهوريات السوفياتية السابقة لآسيا الوسطى ، التي أصبحت خمس دول ذات أغلبية إسلامية مستقلة منذ الثورة السياسية في آب

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

1991 : وهي كازخستان ، قرغيسستان، طاجكستان ، تركمانستان وأوزبكستان ، وأربعة من هذه الدول الخمس هي الحصون الأخيرة للحكم الشيوعي ، وتعتبر قرغيسستان استثناءً رغم أن برلمانها ، يحكمه الشيوعيون إلى الآن كما هو الحال مع جاراتها .

وليس الإسلام جديداً على سياسات آسيا الوسطى ، فقد كان أحد القوى الموحدة في المنطقة منذ القرن الثامن ، ووصل الإسلام خلال العصور الوسطى من حكم جنكيز خان وتيمور لنك في تركستان أوجه مع إسهامات في العلم والفنون التي ما تزال السبب في الإنجازات والنُصب العظيمة للمنطقة ، ورغم أن نفوذه تنوع بشكل واسع بين العشائر والقبائل البدوية في الجبال والسهول، فإن الإسلام ازدهر حتى قدوم روسيا القيصرية التي ضمت تركستان في القرن التاسع عشر وبدأت بتهميش المنطقة .

وبعد أن رفضت الثورات البلشفية منح المنطقة حكماً ذاتياً ، كان الإسلام ما يزال قوياً بشكل كاف ليكون أحد قوتين حاشدتين في الحرب الأهلية التالية التي دامت 6 أعوام ، وفي عام 1920 ، أعلن المتمردون الباسمشيون دولة جديدة سراً وهي جمهورية تركستان المسلمة المستقلة ، إلا أنها لم تحظ بفرصة ضد القوات الروسية، التي عملت على منع الحركات الوطنية الإسلامية والتركتانية وإغراق آسيا الوسطى بالمستوطنين الروس في العشرينات والثلاثينات .

ورغم سبعة عقود من القمع الديني ، تمكن العديد من من ال 60 مليون مسلم سوفييتي من إبقاء الدين حياً بتدريسه وممارسته في البيوت والمساجد غير القانونية⁽⁶⁾ . ومنذ إقرار القانون السوفييتي "حرية الاعتقاد" ، مرّت آسيا الوسطى بصحوة إسلامية مثيرة ، تزعم بعض التقديرات أن حوالي 10 مساجد جديدة تفتح يومياً في المنطقة الغنية بالمعادن التي تتقاسم الحدود الاستراتيجية مع كل من روسيا والصين وإيران وأفغانستان ، كما تزداد أعداد المدارس بشكل كبير كما هو حال الالتحاق فيها ، أما ما هو أهم للتطور السياسي للمنطقة فهو الفروع المتنوعة لحزب النهضة الإسلامي . وبالرغم من تمكنه من التسجيل في موسكو كحزب قانوني عام 1991 ، تم حظر نشاطاته في أربع من الدول

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

الآسيوية الوسطى الخمس بسبب المخاوف الشيوعية من الإسلام كقوة سياسية⁽⁷⁾.

وسوف تواجه آسيا الوسطى - وهي المنطقة الأكثر محافظة خلال الحكم السوفييتي - خلال الثلاث سنوات التالية التحدي المتمثل بتغيير سياسي كبير ، وبخاصة حينما يحين الوقت للتصويت لأول برلمان بعد الفترة السوفيتية، وسوف يحرض الصراع الشيوعيين المؤيدين الذين أصبحت تسميتهم الآن ، جند الديمقراطيين والإسلاميين الجدد ، والذين أخذوا بالظهور في الجمهوريات الخمس جميعاً . ورغم الاسبقيات في الجمهوريات الأوروبية ، فإن الشيوعيين في برلمانات آسيا الوسطى يبدون القليل من الاهتمام الحقيقي في العمل على انفتاح النظام السياسي ، ورغم الوعود الأكثر اهتماماً بتحرير الاقتصاد ، فقد سمح القليل فقط ببيع أملاك الدولة التي توفر لهم السلطة والرعاية والأموال .

وخلافاً للمجتمعات المسلمة الأخرى ، لم تتعرض شعوب آسيا الوسطى بشكل مباشر أو غير مباشر للديمقراطية . وحتى في قرغيزستان حيث أول رئيس ديمقراطي حقيقي متحول عن الشيوعية تبقى الديمقراطية مفهوماً غريباً يرتبط في العديد من عقول الناس بالحرية الاقتصادية أكثر من الحرية السياسية ، ويؤمن زعماء حركة قرغيزستان الديمقراطية أن الأمر سيستغرق جيلاً آخر قبل تجذر الديمقراطية وفهمها تماماً ، وفي أماكن أخرى ، استقطبت الجماعات المؤيدة للديمقراطية ، مثل حزب بيرلك في أوزبكستان والحزب الديمقراطي في طاجكستان ، الطبقة المثقفة بشكل رئيسي .

وبالمقارنة فإن شعوب آسيا الوسطى تعود بصورة طبيعته لجذورها الثقافية بعد 150 عاماً من الاستعمار الروسي ، إنهم يعودون إلى لغاتهم التركستانية والفارسية ويهجرون الحروف السيريلية التي فرضتها موسكو على اللغتين . لقد أعيدت طقوس دورة الحياة ، وفي هذا السياق من المؤكد أن يكون الإسلام عاملاً رئيساً في تشكيل المستقبل . وعلى أية حال ، يخضع الإسلام لثورة داخلية تحرض الزعماء "الرسميين" ضد الإسلام "غير الرسمي" ، وخلال الحكم الشيوعي تمت المصادقة على أئمة جدد وعدد من المساجد في آسيا الوسطى ومن ثم

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

تمت السيطرة عليها من قبل الدولة ، ومنذ السبعينات والمسلمون المعارضون يعملون سراً في حشد المعارضة ضد الحكم الشيوعي الملحد ويمارسون الدين في مساجد سرية ، وقد بنيت معظم المساجد الجديدة بشكل خاص من قبل الشعوب المحلية ، ومعظمها أيضاً وثيقة الارتباط بالإسلام غير الرسمي ، وقد انعكست التغييرات أيضاً في مجالات لإزالة القيادة في مديريةية طشقند الروحية لمسلمي آسيا الوسطى التي كانت آلية التحكم لدى الكرملن .

وفي هذه المرحلة ، هنالك أهداف معتدلة لدى الفروع الرئيسة لحزب النهضة الإسلامي ، ركز معظمها على إنهاء السيطرة الشيوعية على المناصب السياسية والاقتصادية والدينية ، معيدة بذلك الثقافة الإسلامية ومحرمة الكحول والمخدرات والدعارة ، وليس لدى العديد منها اعتراض على العلاقات التي تقيمها الآن إسرائيل مع آسيا الوسطى

بينما تؤيد الأغلبية تبني الشريعة مصدراً للقانون ، وعملياً لايتصور أحد حكومة يديرها رجال الدين ، أو جمهورية على الطراز الإيراني ، حيث تُحظر الأحزاب الأخرى⁽⁸⁾ . فقد أوضح الزعيم الإسلامي في طاجكستان ، وهي الدولة الوحيدة التي تتحدث الفارسية ، رفضه للنمط الإيراني ، مشيراً إلى الاختلافات بين الشيعة والسنة ، وكذلك إلى المخاوف الروسية من الدول الإسلامية المتطرفة .

وفي سلسلة من المقابلات خلال العام الماضي ، تحدث الإسلاميون في آسيا الوسطى وفي شمال إفريقيا عن صياغة نماذجهم الخاصة من الديمقراطية الإسلامية ، وتباين وجهات نظرهم ضمن المجموعة الواحدة بشكل واسع ، ويقترح البعض استعارة المظاهر الديمقراطية من تركيا العلمانية ، والممارسات الحكومية الإسلامية من باكستان، رغم قولهم بأن أيّاً من البلدين لا يوفر نموذجاً مثالياً ، ولا يرغب إلا قلة باستعارة أي شيء آخر عدا الدعم المالي فقط من العربية السعودية ، "حارسة الإسلام" وموقع مقاماتها المقدسة .

ويدعي الجميع بأن وجهات نظرهم للديمقراطية الإسلامية سوف تسمح بوجود أحزاب أخرى وتسمح بحرية الحديث ، إلا أنها سوف

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

تفرض عقوبات صارمة على الممارسات غير الإسلامية مثل الكحول والدعارة والمخدرات .

ويُنسَق العديد من الإسلاميين ، في أوزبكستان وطاجكستان مثلاً ، مع الديمقراطيين الجدد ، لقد حدث التحدي الأكثر وضوحاً للحكم الشيوعي في آسيا الوسطى في طاجكستان في أيول الماضي حينما حشد الديمقراطيون الجدد والإسلاميون آلافاً من المؤيدين من أجل حملة سلمية في دوشنبي للمطالبة بانتخابات ديمقراطية ، وهددوا بعدم إزالة خيمتهم من البرلمان حتى يستقيل الرئيس الحالي ، وكان ذلك هو الاعتراض الأضخم والأكثر فاعلية ضد الحكم الشيوعي بمساعدة الإسلاميين منذ انتفاضة الياسماشي ، وقد وافقت الحكومة الشيوعية في نهاية الأمر على عقد انتخابات ديمقراطية في ربيع هذا العام ، وتعاون الإسلاميون ومؤيدو الديمقراطية مرة أخرى في جلوس احتجاجي سلمي مما أجبر الرئيس الشيوعي على الموافقة على تشكيل حكومة ائتلاف وطنية .

أما بالنسبة للجزائر فإن الاختبار القادم يسري على المستويين المحلي والدولي، وكلما أجلت أنظمة آسيا الوسطى التعددية الحقيقية - سامحة لجميع الأحزاب بالعمل داخل النظام وليس خارجه - كلما كان الخطر أكبر من إسلام أكثر قسوة وشعوراً بالمرارة يبرز لتحدي الأنظمة العتيقة .

وقد بدأ البعض باستباق القدر ، فقد أعادت القيادة الأوزبكية العُطلُ الدينية، واستعادت الممتلكات الدينية التي جعلها السوفييت قومية ، لكنها في الوقت ذاته حرمت جميع الأحزاب الدينية من السياسة ، وحرمت رجال الدين من ترشيح أنفسهم للمناصب الرسمية، وفي كازخستان تم منح الصفة القانونية للأحزاب العلمانية المعارضة، وفي المقابل ، كان أول معتقلين سياسيين منذ الاستقلال 7 أعضاء من آلاش ، الحزب الإسلامي المحلي الذي سمي باسم الزعيم الأسطوري للكزخيين ، وقد اتهموا "بإهانة الشرف والكرامة" وإقامة مسيرات غير مرخصة ، ويجادل الشيوعيون معادو التسمية في جميع أنحاء آسيا الوسطى ، بأنهم يجب أن يستعيدوا السلطة لوقف الإسلام المسيّس .

لقد اتخذ الغرب أيضاً موقفاً المواجهة ضد الإسلام في آسيا

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

الوسطى ، وقام المسؤولون الغربيون ، بمن فيهم وزير الخارجية جيمس بيكر ، مؤخراً بجولة في دول آسيا الوسطى الجديدة لحثها على محاكاة تركيا العلمانية وليس الجارة الإسلامية إيران ، وذلك خلال الانتقال إلى حكم ما بعد السوفييت ، التقى بيكر مع ديمقراطيين غير متمرسين في جمهورية واحدة فقط وهي أوزبكستان ، ولم يلتق أبداً بأي زعيم إسلامي خلال زيارات ثلاث ، ورغم أن الولايات المتحدة شددت على حقوق الإنسان والتعددية في محادثاتها مع زعماء آسيا الوسطى ، إلا أن الذي يبدو هو أن الرسالة الحقيقية معادية للإسلام بنفس درجة تأييدها للديمقراطية .

وترتكب إدارة بوش في آسيا الوسطى والجزائر الأخطاء نفسها التي ارتكبتها إدارة كارتر في إيران بالابتعاد عن الإسلاميين المجهولين حتى قبل أن تحاول التعامل معهم عموماً ، ولا يطبق الغرب الدرس الأهم من الحرب الباردة ، إن الدمج أكثر فاعلية بكثير من المواجهة في القضاء على منافس ، وبالنسبة للجزائر ، يمكن للغرب الاستفادة إلى حد بعيد بتشجيع الانفتاح الديمقراطي الذي يُدرج الإسلاميين ولا يسمح للأنظمة الفاشستية التي تقصيمهم .

إن الذعر الغربي من النشاطية الإسلامية يبدو كذلك أنه سابق لأوانه ، كانت إيران والباكستان أول بلدين يكتفان من وجودهما في آسيا الوسطى ، فقد افتتحت كلاهما ممثلات دبلوماسية وناقشتا روابط جديدة تعاونية وثقافية ، وكان علي أكبر ولايتي الإيراني أول وزير يقوم بجولة للمنطقة كافة الخريف الماضي .

وبدلاً من التنافس على النفوذ ، فضلت إيران التعاون إلى الآن حتى مع وجود القيادة الحالية لآسيا الوسطى ، وفي قمة طهران في شباط ، أحييت كل من إيران وباكستان وتركيا منظمة التعاون الاقتصادية وقامت بتوسيعها لتشمل آسيا الوسطى وأذربيجان⁽⁹⁾ . إن الاقتصاد الإيراني يعاني الآن أيضاً كثيراً لدرجة أن القيادة التي تلت الخميني تنظر إلى الداخل بدلاً من التوسع الإقليمي وقد اقتصر التدخل المباشر في الجمهوريات السوفيتية السابقة على الجهود السلمية في أذربيجان وأرمينيا القريبتين.

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

إن إسلاميي آسيا الوسطى غير مهتمين في تقليد إيران وهي (أي إيران) بدورها لا تمتلك المصادر أو حتى الإرادة للتدخل بشكل ملحوظ في آسيا الوسطى ، فبعد حربين واحدة في الخليج العربي وأخرى في أفغانستان المجاورة ، فإن اهتماماتها منصبة على التطور الاقتصادي للحيلولة دون تحول المنطقة إلى الركود .

لقد كشفت الانتخابات الإيرانية للبرلمان في نيسان 1992 عمق التغيير حتى لدى مؤيدي الحركة والإسلاميين الأكثر تعصباً ، ولإنهاء المعارضة لانفتاح الاقتصاد الإيراني والسياسة الخارجية ، استحدث نظام الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني عملية غريبة جردت ثلث الـ3000 مرشح من الأهلية بما في ذلك 40 من أصحاب المناصب ، وقد كان معظم هؤلاء من المتعصبين الثوريين الذين يعيقون الإصلاحات الاقتصادية مثل الخصخصة والاستثمار الأجنبي ومفاتيحة الغرب ، وكان يرتبط عدد منهم بالتجاوزات القضائية الأولى للثورة والسيطرة على السفارة الأمريكية بين عامي 79 - 1981 ، ومما ليس هو مستغرب أن المجلس الجديد يعج بمؤيدي إصلاحات السوق والمبادرات الدبلوماسية .

إن على ثورة إيران قطع شوط طويل في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان داخلياً وأساليب المتطرفين خارجياً ، إلا أن مساعدة إيران العام الماضي في إطلاق سراح رهائن أمريكيين وبريطانيين في لبنان وحياديتها خلال عملية عاصفة الصحراء يعتبران مؤشراً على رغبة إيران في التسوية وفي أحيان أخرى الإذعان من أجل الانضمام ثانياً للمجتمع الدولي ، ورغم أن إيران بعيدة عن أن تكون ديمقراطية إسلامية، فإن المثال الذي تجسده حالياً يختلف إلى حد بعيد عن السنوات الأولى للثورة.

لقد وصل الغرب والإسلام إلى طريق متقاطعة في علاقتهما ، فالمصادمة خلال الـ13 عاماً الماضية -الممثلة بالعداء بين الولايات المتحدة وإيران- لا يجب أن تصبح نموذجاً بعد الآن ، لسوء الخط، ورغم الدلائل القوية على مناشدة الإسلام السياسية وامكانياته المستقبلية ، مازالت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بدون استراتيجية ملموسة للصراع مع الإسلام على عكس ما كان حينما قام آية الله روح الله خميني

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

بخلع شاه إيران من العرش الطاوسي عام 1979 . ومع تصاعد التعاطف الإسلامي ، فإن لدى الغرب خيارين واضحين : أحدهما استخدام هذه المرحلة الهامة - حيث يتنامى كل من الديمقراطية والإسلام - للضغط على البلدان ذات السيطرة الإسلامية باتجاه التعددية والسياسية ومن ثم قبول نتائج الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة ، فعن طريق الوقوف بجانب الديمقراطية منذ مرحلة مبكرة ، يكون الغرب في موقع أقوى لاعتبار الحكومات الإسلامية الجديدة مسؤولة إن أساءت استخدام مبادئ الديمقراطية أو هجرتها - دون النظر إليها على أنها معادية للإسلام .

إن الحافز هو تخفيف التوتر بين الدول والثقافات الغربية والشرقية ، وسوف تكون الأعوام القليلة القادمة هامة لتطور الديمقراطية كما هي هامة لتطور الإسلام ، لقد تجذرت الديمقراطية في الثقافات الغربية فقط منذ ألفي عام⁽¹⁰⁾ . هناك أحد التحديات العالمية الرئيسية القادمة وهو تحديد ما إذا كانت الديمقراطية مهيأة للتطبيق على البلدان الشرقية بما في ذلك المجتمعات الإسلامية والكونفوشيوسية والعكس بالعكس ، إنها لحظة مواتية لتشجيع ، وليس إعاقة الإسلام التعبير عن نفسه بأساليب تعددية .

أما الخيار الثاني هو محاولة مجابهة الحركات الإسلامية أو احتواءها عن طريق دعم الحكومات التي تقمعهما ، وقد تكون مثل هذه السياسة مكلفة وطويلة بقدر محاربة الشيوعية وربما أصعب . إن تحدي أيديولوجية يدعمها نظام اقتصادي فاشل هو شيء وتحويل دين وثقافة عمرها قرون إلى شيطان شيء آخر ، علاوة على ذلك فإنه يتعين على الولايات المتحدة ، كما في الحرب الباردة أن تصادق حلفاء كرهين على طول الدرب ، تلقى الديمقراطية معارضة من العديد من الأنظمة الملتنزمة بشدة بمنع الحركات الإسلامية - تتراوح بين حافظ الأسد رئيس سوريا ومعمر القذافي زعيم ليبيا .

إن هذا الخيار - أكان سياسة خفية أو واضحة بوقف الحركات الإسلامية قبل الوصول للسلطة - يمكنه تحقيق أكبر مخاوف الغرب : وحدة المجموعات الإسلامية المختلفة والمتنوعة من قوة معادية للغرب

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

واستخدام أساليب المتطرفين والإرهابيين ، أخيراً ، فإن الخطر الأكبر هو أن محاولة إعاقة الإسلاميين سوف يؤدي بدوره إلى تقسيم جديد للشرق والغرب ذي انفعالات أعمق بَعْدَه - وتاريخ دموي وتمثل الصحوة الإسلامية تحدياً للغرب واضح ، إلا أنها توفر أيضاً فرصة ضخمة .

الهوامش

1. يطلق على الحركات الإسلامية في الغرب غالباً بأنها "أصولية" إلا أن معظمها في حقيقة الأمر ليس أصولياً في برامجه ، وتحث الأصولية عموماً على الالتصاق غير النشط بالقراءة الحرفية للنصوص المقدسة ولا تشجع على تغيير النظام الاجتماعي ، بل تركز على إصلاح حياة الفرد والعائلة ، إن معظم الحركات الإسلامية المعاصرة تشبه حركات لاهوتيي التحرير الكاثوليك الذين يحثون على الاستخدام النشط للمعتقدات الدينية الأصلية لتحسين الحياة الدنيوية والسياسية في عالم عصري ، ويصف الإسلاميون بدقة أكبر نظرتهم الأمامية التفسيرية والابتكارية لإعادة تشكيل النظام الاجتماعي.
2. يمكن اقتفاء أثر النشاطية الشيعية جزئياً في معتقدات وتاريخ الدين ، ينهمك رجال الدين الشيعة بقدرة تفسير كلام الله للمؤمنين ، بينما يعتبر رجال الدين السنة مرشدين أو ناصحين - وهو اختلاف متواز جزئياً مع الطوائف الكاثوليكية والبروتستانتية . ويمكن حشد الشيعة بطريقة أكثر سهولة لأن الاختلاف الديني في القرن السابع الذي أدى بهم للانفصال عن السنة كان مبنياً على محاربة الضيم .
3. الحصار الذي دام أسبوعين للمسجد الكبير بمكة عام 1979 واغتيال الرئيس المصري أنور السادات عام 1981 على أيدي المتعصبين السنة كانا استثناءين رئيسيين .
4. من خطاب ألقى في مسجد باب الفُعد خلال أسبوع الانقلاب .
5. ومن السخرية أن نائب الرئيس وهو بوش وقتها ساعد في تحسين العلاقات خلال زيارة للجزائر عام 1983 ، وهي زيارة رمزت إلى الأهمية الجديدة للعلاقات .
6. لدى الاتحاد السوفييتي خامس أكبر تعداد من المسلمين في العالم .
7. قبل تمزق الاتحاد السوفييتي ، كان حزب النهضة الإسلامي عبارة عن

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

مجموعة غير محكمة من الخلايا الموجودة في جمهوريات مختلفة وأقاليم ذات حكم ذاتي يسكنها الكثير من المسلمين ومع انحلال الاتحاد السوفيتي أصبحوا أحزاباً منفصلة .

8. مقابلات مع ممثلين عن الحزب الجمهوري الإسلامي وعلاش في جميع أنحاء آسيا الوسطى .

9. تستثنى بلدان فرضت عليها مثل اليابان بعد الحرب العالمية .

